الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4099 | الأحد | 11 ربيع الأول 1443 هـ | 17 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

مع التغيير في وظيفة احتياطي الأجيال القادمة ستكون تكلفة الإصلاح عالية

«الشال»: الكويت تعيش وقتا قصيرا من انفراج في سوق النفط بسبب اختناقات سوق النقل

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن القرار الصائب هو القرار الذي يجمع ما بين سلامة المحتوى وسلامة التوقيت، يفقد محتوى القرار نجاعته إذا سبق، أو تأخر كثيراً، عن توقيته السليم، والكويت بلد الفرص الضائعة، كان لديها محتوى لخطط وقرارات سليمة، وآثرت تأجيلها حتى بلغ الوضع ما هو عليه حالها الآن. وقد لا ينفع التباكي على ماض فات، ولكن المؤشرات تؤكد بأن حال ضياع الفرص لا زال على ما هو عليه رغم ضغوط الواقع غير المسبوقة، ومنذ 5 ديسمبر 2020، وهي مصابة بحالة من الشلل التام.

واحد من الأمثلة، كان تأخر تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار أكثر من ثلاث شهور في زمن تعاني فيه الكويت من شحة قاسية للسيولة، وفي زمن تتعرض فيه أسواق المال لحالة من الانتعاش مصحوبة بحالة من ارتفاع كبير لمخاطرها. وتسري شائعة بأن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار لا يجتمع حالياً حتى لا تشوب قراراته شبهة بطلان بسبب الاستقالة المعلقة لرئيسه، أي وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وقد لا يصدق تعليق الاجتماعات، ولكن، تظل المالية والاستثمار والاقتصاد هي مراكز الأولوية لاهتمامات البلد في وضعها الحالي، ومن غير المقبول جمودها وهي تحت مظلة وزير مستقيل.

وهناك إشاعة أخرى قد تفوق في أهميتها مثالنا الأول، وهي إبداء محافظ بنك الكويت المركزي رغبته بعدم التجديد له، وهي إن صدقت خسارة كبرى، فبنك الكويت المركزي ضمن مؤسسات نادرة محترفة حافظت على أمانتها ومهنيتها. وما لم تكن الإشاعة غير صحيحة، نأمل ببذل جهد حقيقي لثني المحافظ عن قراره، فإلى جانب الوضع الاقتصادي والمالي الحرج للبلد بما يضاعف من متطلبات حصافة السياسة النقدية، هناك متغيرات كبيرة سوف تطال النظام المالي العالمي بسبب تبعات الجائحة، وتحتاج إلى مهنية واستقرار عاليين لبنك الكويت المركزي لفهمها ومواجهة متطلباتها. أما إذا كان قراره محسوماً، فلابد من عمل استثنائي لضمان استمرار الجهاز الفني للبنك، ولابد من انتقاء مبكر لبديل محترف من أجل انتقال آمن للمسئوليات، ومن أجل التعرف وطمأنة جهاز بنك الكويت المركزي الفني على كفاءة قيادته الجديدة. والبنوك المركزية عالم وثقافة مختلفان، ولا يصلح لإدارتها حتى اقتصادي مختص من دون تهيئة للإلمام والتشبع بهما، ولعل قراءة سيرة "فولكر" أو "غرينسبان" أو "برنانكي" أو "ماريو دراغي" أو "كريستين لاغارد" تفي بالغرض.

ونأمل أن لا تصدق الإشاعة في الحالتين، أي توقف وزير المالية عن ممارسة مهامه وتجميد اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، أو إشاعة عزوف محافظ بنك الكويت المركزي عن الاستمرار، رغم عدم نفيهما، ولكنها حالات محتملة، وغيرها كثير، ولابد من تغيير منهجية التفكير والقرار لدى الإدارة العامة لاستباق الأحداث والمتغيرات المؤثرة قبل حدوثها.

لابد من تغيير منهجية التفكير والقرار لدى الإدارة العامة لاستباق الأحداث والمتغيرات المؤثرة قبل حدوثها

الإصلاح وتضخم حجم الحكومة

لا خلاف على أن حكومة الكويت هي من أكبر حكومات العالم، لا ينافسها في حجمها حتى حكومات ماركسية مثل حكومتي كوريا الشمالية وكوبا، فإلى جانب وزارات الدولة، هناك رديف أو أكثر لمعظم تلك الوزارات، حتى بلغ عدد الهيئات والمؤسسات والمجالس واللجان الدائمة نحو ثلاث أضعاف عدد الوزارات. وهناك قرار نرجو أن لا يصدق، بمنح كل وزير الحق في تعيين 19 مستشار ليصبح مكتب كل وزير هيئة جديدة بأعدادها وتكاليفها، وليس هناك وزير في العالم يحتاج إلى 19 مستشار إضافة إلى طاقم الوزارة وهيئاتها الرديفة. معظم تلك الهيئات تأسست في زمن رواج سوق النفط، ومعظمها تأسس أخذاً بخاطر من فاته منصب حكومي، وعليه قاد معظمها أصحاب ود وعلاقة، وليس أصحاب اختصاص ومهنة، واستخدمت لاحقاً مراكز توظيف وفق نفس معايير اختيار قياداتها، أي كسب الود والولاء. لذلك، تضخمت النفقات العامة في عقدين من الزمن بنحو 6 أضعاف، وصاحبها هبوط في الإنتاجية وفي نوع المنتج، ذلك ينطبق على البنى التحتية والتعليم والخدمات الصحية وغيرها، كما ازداد وبغزارة كلاً من الهدر غير المبرر والفساد.

وإذا كان الانسان هدف وسيلة الإصلاح والتنمية، فنفقات تعليمه في الكويت من الأعلى في العالم، ومستواه من الأدنى عالمياً، يحدث ذلك رغم تبعيته لوزارتين، ورغم ردفه بمجلس أعلى للتعليم، ومركز وطني لتطويره، وجهاز للاعتماد الأكاديمي في زمن وباء الشهادات المزورة، وأمانة عامة لمجلس الجامعات الخاصة.

ليس ذلك فقط، فمع كثرة تلك الهيئات وتشابه المهام، دخلت البلد حالة من تشابك الاختصاصات ما يعني إهدار الكثير من الوقت ومعه ارتفاع التكاليف، مثل تنازع الاختصاصات بين وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري والديوان الأميري. ومؤخراً إحتاج كلاً من الهيئة العامة للصناعة وجهاز تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتوى من إدارة الفتوى والتشريع للفصل في عدم أحقية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع المنطقة الاقتصادية المزمع إنشائها على مساحة 12 كيلومتر مربع بالشراكة ما بين الهيئتين. وفي فتوى أخرى لإدارة الفتوى والتشريع، تم إلغاء قرار الهيئة العامة للقوى العاملة حول منع تجديد إقامات من هم فوق الستين عاما للعمالة الوافدة دون الجامعية، وكل ذلك يحدث في غياب أي مرجعية لمجلس الوزراء، بما خلق حكومة مصغرة من كل هيئة.

في خلاصة، أعداد ضخمة من الهيئات الحكومية، معظمها لا يعمل، يصاحبها عسر مالي لمواجهة احتياجات الناس الضرورية، وأمام واقع جديد لن يسعف فيه سوق النفط في المستقبل للتغطية على خطايانا المالية والاقتصادية. لذلك، لا يمكن لأي مشروع إصلاح اقتصادي أو مالي النجاح إذا تعامل مع واقع حجم الحكومة الحالي غير المستدام على أنه مستدام، وما لم يشمل الإصلاح التخلص بالتصفية أو بالدمج لغالبية تلك الهيئات، لن يكون هناك إصلاح. والمؤكد بأن لتلك الخطوات الإصلاحية تكلفة سياسية، ولكنها تكلفة تكبر مثل كرة الثلج إن تأخرت مواجهتها، وما دامت البلد تعيش وقتاً قصيراً من إنفراج في سوق النفط بسبب اختناقات سوق النقل، ومع بعض التغيير في وظيفة إحتياطي الأجيال القادمة، سوف تكون تكلفة الإصلاح عالية، ولكن في أدنى مستوى لها مقارنة مع أي وقت في المستقبل، وعلاج الانتشار السرطاني لتلك الهيئات، من أولويات الإصلاح المنشود.

حركة السيولة ومؤشرات بورصات إقليم الخليج					
الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) ألف دولار أمريكي		النسبة من الإجمالي		التغير*	تغير مؤشرات
	نهاية سبتمبر ٢٠٢٠	نهاية سبتمبر ٢٠٢١	2020	2021		
سوق أبوظبي للأوراق المالية	١١،٢٣٧،١١٠	٦٧،٣٨٧،٣٤٣	%٢.٦	١١.١ %	٤٩٩.٧ %	%٥٢.٦
بورصة مسقط	٨٥٩،٤٤٣	١،٦٩٠،٠٩٣	%٠.٢	%٠.٣	%٩٦.٦	%٧.٨
بورصة الكويت (المؤشر العام)	٢١،٣٣٠،٥٦٩	٣١،٤٣٠،٠٤٢	%٥.٠	%٥.٢	%٤٧.٣	%٢٣.٨
السوق المالية السعودية	٣٦١،١٨٩،١٤١	٤٧٦،٢٨٨،٢٦٩	%٨٤.٦	٧٨.٣ %	%٣١.٩	%٣٢.٣
بورصة قطر	١٨،١٩٢،٣٧٣	٢٠،٥٨٢،٥٥٥	%٤.٣	%٣.٤	%١٣.١	%١٠.١
بورصة البحرين	٤٣٥،٩٦٢	٤٠٥،٦٦٠	%٠.١	%٠.١	%٧.٠-	%١٤.٥
سوق دبي المالي	١٣،٧٩٥،٥٥٤	١٠،٥٤١،١٩٧	%٣.٢	%١.٧	%٢٣.٦-	%١٤.٢
الإجمالي	٤٢٧،٠٤٠،١٥٣	٦٠٨،٣٢٥،١٥٩			%42.5	

مؤشرات السيولة للأسواق الخليجية في نهاية سبتمبر 2021 ونهاية سبتمبر 2020

ارتفاع إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع مجتمعة إلى مستوى 608.3 مليارات دولار للشهور التسعة الأولى من 2021

ارتفاع إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع مجتمعة إلى مستوى 608.3 مليارات دولار للشهور التسعة الأولى من 2021

حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر سبتمبر نحو 326.9 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 24.1- % من مستوى سيولة شهر أغسطس 2021 البالغة نحو 431 مليون دينار كويتي، بينما أعلى بما نسبته 29.5 % مقارنة مع سيولة سبتمبر 2020 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 252.5 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات سبتمبر 2021 ما بين نحو 319.1 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 7.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 711 صفقة، توزعت ما بين 692 عقوداً و19 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 377 صفقة وممثلة بنحو 53 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 98 صفقة وتمثل نحو 13.8 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 24 صفقة ممثلة بنحو 3.4 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 249.2 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 27.1- % مقارنة مع أغسطس 2021 عندما بلغت نحو 341.9 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 76.2 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 79.3 % في أغسطس 2021، واستمرار طغيان سيولة السكن الخاص وارتفاع أسعاره في غالبيته ناتج عن استمرار التسامح في تحويل المناطق السكنية إلى استثمارية. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 247.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر 2021 أعلى بما نسبته 0.5 % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 598 صفقة مقارنة بـ 1،132 صفقة في أغسطس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 417 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 302 ألف دينار كويتي في أغسطس 2021، أي بارتفاع بحدود 38 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 62.5 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 1 % مقارنة بشهر أغسطس 2021 حين بلغت نحو 61.9 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 19.1 % مقارنة بما نسبته 14.4 %. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 56.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أعلى بما نسبته 11.4 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 108 صفقة مقارنة بـ 93 صفقة في أغسطس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 579 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 666 ألف دينار كويتي في أغسطس 2021، أي بانخفاض بحدود 13- %. وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 15.1 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 23.5- % مقارنة مع أغسطس 2021 حين بلغت نحو 19.8 مليون دينار كويتي. وارتفعت قليلاً مساهمتها من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 4.63 % مقابل 4.60 % لأغسطس 2021. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 21.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أدنى بنحو 29.2- % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 5 صفقات مقارنة بـ 9 صفقات لشهر أغسطس 2021، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر سبتمبر 2021 نحو 3 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل أغسطس 2021 والبالغ نحو 2.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 37.7 %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر سبتمبر بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (سبتمبر 2020) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 252.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 326.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 29.5 % كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 37.9 % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 20.1 %، بينما انخفضت سيولة النشاط التجاري بنسبة 13.7- %.

انخفاض سيولة سوق العقار في سبتمبر 2021 بوصولها إلى 326.9 مليون دينار

سيولة بورصات الخليج - سبتمبر 2021

ارتفع إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع مجتمعة من مستوى 427 مليار دولار أمريكي للشهور التسعة الأولى من عام 2020، إلى مستوى 608.3 مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها من عام 2021 أي حقق نمواً بحدود 42.5 %، ومعظم الفارق لارتفاع السيولة جاء من ارتفاع السيولة المطلقة للسوق السعودي. وارتفاع السيولة كان شاملاً لمعظم البورصات السبع، حيث حققت خمس أسواق ارتفاعات وبعضها كبيرة، بينما حقق سوقان انخفاضاً في مستوى سيولتهما، وحققت جميع بورصات الخليج مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتها في نهاية عام 2020.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب سوق أبوظبي وبحدود 499.7 % مقارنة بسيولة الشهور التسعة الأولى من عام 2020، وحقق مؤشره أعلى مكاسب في الإقليم وبحدود 52.6 %. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققته بورصة مسقط وبنحو 96.6 %، ذلك الارتفاع في مستوى السيولة نتج عنه مكاسب هي الأقل في الإقليم وبنحو 7.8 %. وحققت بورصة الكويت ثالث أعلى ارتفاع نسبي وبنحو 47.3 %، وبارتفاع لمؤشرها العام بنحو 23.8 %، أي ثالث أعلى الأسواق ارتفاعاً في مؤشرات الأسعار. وكان السوق السعودي رابع الأسواق التي ارتفعت سيولتها وبنحو 31.9 %، وكسب مؤشره 32.3 % أي ثاني أعلى الأسواق ارتفاعاً. وآخر الأسواق ارتفاعاً في السيولة كانت بورصة قطر وبنسبة 13.1 %، وحقق مؤشرها مكاسب بنحو 10.1 %.

وأكبر انخفاض نسبي في السيولة كان من نصيب سوق دبي بفقدان سيولته خلال الفترة نحو 23.6- %، ومؤشره خالف مسار سيولته وارتفع بنحو 14.2 %. والانخفاض الآخر في السيولة حققته بورصة البحرين التي فقدت سيولتها خلال الفترة نحو 7- % عن مستواها للفترة ذاتها من عام 2020، ومؤشرها أيضاً خالف مسار سيولتها وحقق مكاسب بنحو 14.5 %. ذلك يعني أن خمس أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما سوقان آخران خالف فيهما مسار السيولة مسار المؤشرات.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما انخفض كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 600.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.7 نقطة ونسبته 0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 112.2 نقطة أي ما يعادل 23.0 % عن إقفال نهاية عام 2020.

م	اسم الشركة	يوم الخميس ١٤/١٠/٢٠٢١	يوم الخميس ٧/١٠/٢٠٢١	التغير %	نهاية ٢٠٢٠	الوزن %
١	بنك الكويت الوطني	٦٨٤.٣	٦٩٣.٨	(١.٤)	٥١٩.١	١٨.٩
٢	بنك الخليج	١٩٢.٦	١٩٣.٤	(٠.٤)	١٧٨.٠	٨.٢
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٦.٠	٥١٦.٠	٠.٠	٥١٦.٠	٠.٠
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٦٠.٩	١٥٤.٧	٤.٠	١٣٦.٨	١٧.٩
٥	بنك الكويت الدولي	٢٥٣.٨	٢٥٦.٠	(٠.٩)	٢٣٦.٧	٧.٢
٦	البنك الأهلي المتحد	٣١٨.٥	٣٩١.١	(١.٦)	٣١٨.١	٢٢.٢
٧	بنك برقان	٢٦١.٥	٢٥٩.١	٠.٩	٢٢٧.٧	١٤.٨
٨	بيت التمويل الكويتي	٣،٠٣٠.٨	٣،٠٨٢.١	(١.٧)	٢،٢١٦.١	٣٣.٢
	قطاع البنوك	٩٨٦.١	٩٩١.٨	(٠.٨)	٨١٥.٩	٢١.٣
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٤٥.١	١٤٥.٨	(٠.٥)	١٣٥.١	٥.٨
١٠	شركة الاستثمارات المالية الدولية	٣٥١.٣	٣٥٧.٣	(١.٧)	١٧٩.٩	٩.٥
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	٢٥١.٧	٢٤٠.٣	٤.٧	١٢٩.٩	٤.١
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٤١١.٤	٤٠٨.٨	٠.٦	٤١٦.٧	(١.٣)
١٣	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	١٧٢.٢	١٦٩.٥	١.٦	٩٦.٣	١٥٩.٧
	قطاع الاستثمار	٢٣٩.٧	٢٣٤.٥	٠.٤	١٨٨.٤	٢٥.٣
١٤	شركة الكويت للتأمين	٩٠.٤	٨٧.٥	٣.٣	٨٤.٩	٦.٥
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٧٨٠.٠	٧٨٩.٥	(١.٢)	٤٩٥.١	٥٧.٥
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	٢٠٧.٠	٢٠٩.٦	٠.٢	١٠٥.٣	١١.٧
١٧	شركة وربة للتأمين	١٤٥.٠	١٤٩.٤	(٢.٩)	٧٠.٥	١٠٥.٧
	قطاع التأمين	٢٤١.٧	٢٤٢.١	(٠.٢)	١٧٨.٨	٣٥.٢
١٨	شركة عقارات الكويت	٢٩٥.٠	٢٩٤.٩	٠.٦	٢٠٦.١	١٤.٠
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٩٢.٠	١٩٣.٢	(٠.٣)	٩٥.٩	٩٩.٠
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	٦٢٤.١	٦٢٧.١	(٠.٥)	٢٢٩.٧	١٨٤.١
٢١	شركة المصالحية العقارية	٢،٣١٧.٧	٢،٣١٧.٧	٠.٠	٢،٠٣١.٠	١٤.١
	القطاع العقاري	٣٧٩.٨	٣٧٧.٣	(٠.١)	٢٢٩.٨	٩٣.٤
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	٢٢٧.٠	٢٢٥.١	٠.٨	١٥٧.٢	١٤.٤
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٣٧٠.٨	٣٧٩.٤	(٠.٤)	٣٤٥.٢	٦.٥
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٣٣٥.٣	٣٤٠.٩	(١.٦)	٣٠٩.٨	١١.١
	القطاع الصناعي	٢١٩.١	٢١٩.٥	(٠.٢)	١٨١.٠	٢١.٠
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	٥٣٣.٦	٥٣٣.٦	٠.٠	٤٧٠.٨	١٣.٣
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٦،٣٣٦.٧	٦،٣٥٦.٢	(٠.٣)	٣،٩٩٠.٠	٥٨.٨
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	١،١٣١.١	١،١٣١.١	٠.٠	١،١٥٣.٠	(١.٩)
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	٤٩.٦	٥٣.٦	(٧.٥)	٢٠.٦	١٤٠.٨
	قطاع الخدمات	١،٨١٩.٧	١،٨٢٣.٢	(٠.٢)	١،٤١٩.٢	٢٨.٥
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٥٥.٨	١٥٦.٧	(٠.٦)	١٤٦.٧	٦.٢
	قطاع الأغذية	٤٥٢.٦	٤٥٢.٨	(٠.٠)	٤٥٠.٤	٠.٥
٣٠	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٥١٣.٩	٦٤١.٥	(١١.٤)	٥٥٩.٨	٤.٠
	الشركات غير الكويتية	١٧٥.٠	١٧٨.٧	(٢.١)	١٤٩.٢	١٤.٧
	مؤشر الشال	٦٠٠.٠	٦٠٣.٧	(٠.٦)	٤٨٧.٨	٢٣.٠

جدول مؤشر الشال لعدد 30 شركة مدرجة في بورصة